

على الخلاف

# باريس 4

## الامعان في الاستدانة وطررد الدولة

تبلغ لبنان أخيراً من الجانب الفرنسي انه لن يجري تحديد موعد لانعقاد مؤتمر «باريس - 4»، ما لم تضع الحكومة اللبنانية «خطة اصلاحية». تلتزم فيها خفض عجز الموازنة و ضبط نمو الدين العام واشراك القطاع الخاص في البنية التحتية والخدمات العامة... هذا «البلاغ» عده متابعون للتحضيرات الجارية لعقد هذا المؤتمر بمثابة اعلان «عدم رض» على ما تم انجازه حتى الآن تحت عنوان «الخطة الاستثمارية للحكومة». والتي لا تتعدى كونها عملية تجميع للمشاريع غير المنفذة منذ سنوات طويلة. والتي تصل كلفتها الاجمالية الى اكثر من 22 مليار دولار. بحسب اللائحة الموزعة من قبل الفريق الاقتصادي في رئاسة الحكومة

الاستثمارية» إلا اقتباساً مجتزأً من «برنامج الاستثمار العام» (الخطة الكاملة مرفقة)، الذي أقره مجلس الوزراء عام 2006، وقدمته الحكومات في مؤتمرات دولية عدة، بحسب الوزير السابق شربل نحاس، وأضيفت إليه «مشاريع غير منفذة جُمعت عشوائياً من الوزارات، فأحدثت تغييراً جوهرياً على برنامج الاستثمار العام». علماً أن هذا البرنامج يرتكز إلى دراسة أجرتها «دار الهندسة» ومكتب نحاس لصالح مجلس الإنماء والإعمار بين عامي 2005 و2006، وتضمنت رؤية تخطيطية لمدة 10 - 15 سنة، بعدما عاينت الآثار التي رتبها الإنفاق العام خلال فترة التسعينيات على الاقتصاد اللبناني، وحددت منهجية اختيار المشاريع الاستثمارية وأولوياتها وسبل تمويلها، والسياسات القطاعية وبرامجها، فضلاً عن المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها كل قطاع. يقول نحاس إن لتوقيت المؤتمر وهوية المشاركين فيه وطروحاته معاني أساسية، تتمثل ب:

- 1 - انعقاده قبل الانتخابات النيابية في أيار 2018 بما يتيح للسلطة اللبنانية إطلاق مشاريع إنمائية تستكمل من خلالها الترويج لبروباغندا إنجازاتها، وهو ما يمدّها بدفع شعبيوي ويحقق لها مكاسب من خلال المشاريع التي ستلزم للقطاع الخاص.
- 2 - تكريس النهج القاضي بإحلال القطاع الخاص مكان الدولة لتنفيذ مشاريع إنمائية والاستثمار في البنية التحتية لقاء مبالغ ضخمة وللسنوات طويلة، بدلاً من القيام بمشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة تراكم رأس المال وتخلق فرص عمل، وهو ما تترتب عليه احتكارات تنعكس على نوعية الخدمة العامة المقدمة للمواطن، فضلاً عن إخفاء قيمة الدين العام الفعلية والفوائد المترتبة عليه وبالتالي إخفاء جزء من العجز المالي.
- 3 - تبيان مصالح الجهات المانحة التي بأغلبيتها ستكون دولاً أوروبية، تتركز أهدافها على وقف تدفق اللاجئين السوريين عبر حدودها، من خلال إيقاعهم في الدول المضيفة وتمكينهم فيها عبر دعم مشاريع تولّد فرص عمل تؤمّن متطلبات عيشهم.
- 4 - مساعي فرنسا لتركييز نفوذها في المنطقة في ظل التغييرات العالمية والإقليمية في موازين القوى، من خلال تبنيها للمؤتمر وتنظيمه.

### الملاحظات على الخطة!

يبدو أن خيارات لبنان ضيقة لمواجهة أزمته الاقتصادية المزمنة والناجمة عن عدم قدرته على توليد فرص عمل، وهي سابقة لأزمة اللجوء السوري، بسبب غياب الاستثمارات في القطاعات المنتجة والمولدة للقيمة المضافة، بحسب ما يشير رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، عبد الحليم فضل الله، وهي تنحصر بين «خفض النفقات الجارية لصالح النفقات الاستثمارية. الحصول على قروض تنمية طويلة الأمد ومن دون

هو تراجع نمو الناتج المحلي من 8% قبل أزمة اللاجئين إلى 1% بعدها». ويشير المنلا إلى أن «الاعتماد على السياسة القديمة القائمة على خلق جؤ ملائم للقطاع الخاص ليولد فرص عمل لم يعد نافعا، لذلك وضعنا سياسة إيمارية قادرة على انتشار الاقتصاد اللبناني من أزمته، عبر مشاريع بنى تحتية نحن في حاجة إليها، وقادرة على خلق فرص عمل نقدّرها بنحو 120 إلى 160 ألف فرصة عمل سنوية، من المتوقع أن تحقق معدلات نمو مباشر وغير مباشر بنسبة 6 إلى 8%».

وبحسب لائحة المشاريع التي أعدها الفريق المذكور، هناك أكثر من 250 مشروعاً مقترحاً تنفيذها خلال عشر سنوات، نصفها ذو طابع محلي ونصفها الآخر ذو طابع مركزي، سيتم عرضها في «سيدر - 1» بعد التوافق عليها مع القوى السياسية كافة، على أن يتم تنفيذها على 3 مراحل وفقاً لأولويات. وبحسب المنلا، «هناك مشاريع بقيمة 7,5 مليار دولار يستطيع القطاع الخاص تنفيذها متعلقة بالمواصلات والطاقة والنفائات والاتصالات، وهناك دول أبدت رغبتها في مشاركة شركاتها لتنفيذها استناداً إلى قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي أقر أخيراً في مجلس النواب، في حين سيتم السعي لتأمين قروض ميسرة لمدة 30 سنة بفائدة لا تتجاوز 1,5% مع فترة سماح لتنفيذ المشاريع الأخرى».

**بروباغندا وشعبوية وقطاع خاص**  
في الواقع، ليست هذه «الخطة

الدولي بزيادة الدعم المالي للبنان لمساعدته على تحمل أعباء اللاجئين السوريين، من خلال تمويل مشاريع لتطوير البنى التحتية لخلق فرص عمل للبنانيين والسوريين. يقول نديم المنلا، المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، إن «ورشة إعداد الخطة الاستثمارية أطلقت بعد أشهر من تشكيل حكومة الحريري في كانون الأول 2016، بمشاركة الوزارات ومجلس الإنماء والإعمار، وقضت بتحديد الحاجات الراهنة والحاجات المتوقعة لخمس سنوات مقبلة، فضلاً عن توثيق المشاريع التي أعدت دراسات وألم تنفيذ، وجمعها معاً

### نحاس: احلال القطاع الخاص ينطوي على توسيع الاحتكارات

### المنلا: ستحقق الخطة معدلات نمو مباشر وغير مباشر بنسبة 6 إلى 8%

لتشكيل خطة تتبناها الحكومة». تستند الأسباب الموجبة لانعقاد مؤتمر دعم الاقتصاد اللبناني، بحسب المنلا، إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية، وهي: «أزمة البطالة التي تضاعفت إلى 20%، وباتت تزيد على 30% بين الشباب، وتفاقت بعد تدفق اللاجئين السوريين. ونهالك وترهل البنى التحتية التي يستهلكها 6 ملايين شخص مقيم، فيما هي مُعدة لخدمة 3 ملايين فقط. والمؤشر الثالث،

المالية العامة، خصوصاً إذا كانت، كما سابقاتها، مجرد حركة سيجري ابتلاعها بسرعة، ويعود بعدها البلد إلى أزمته في شكل مضاعف». بحسب مصادر اللجنة البرلمانية، فإن حجم هذا الإنفاق الاستثماري «شبيه بالإنفاق الذي تم في مرحلة إعادة الإعمار بعد الطائف، في توقيت يسبق الإنتخابات النيابية المقبلة، ويستهدف مناطق محددة في مرحلته الأولى (بيروت وجبل لبنان والشمال) ويفتح الأبواب للقطاع الخاص، في حين من المفترض إبعاد أي خطة عن الحسابات السياسية، ودراساتها بصورة علمية لمعرفة التأثيرات الاقتصادية والمالية المترتبة عليها، خصوصاً أن حاجات الاقتصاد اللبناني تنقسم إلى حاجات قصيرة المدى شبيهة بالخطة الاستثمارية، وأخرى متوسطة المدى واستراتيجية أكثر عمقاً تعيد هيكلية النموذج الاقتصادي القائم».

### ماذا في الخطة الاستثمارية؟

نهاية آذار المقبل هو الموعد المُرتقب لانعقاد مؤتمر مجموعة الدعم الدولية لمساعدة لبنان، في باريس، بعنوان «سيدر - 1» (Cedre1)، حيث ستعرض الحكومة اللبنانية خطتها الاستثمارية التي تشتمل على تنفيذ مشاريع لتطوير البنى التحتية بقيمة 16,9 مليار دولار أميركي. وتأتي هذه الخطة استجابة لمطالبة الدول المانحة بوجود تقديم خطة أولاً، وهو ما تمّ التعبير عنه خلال زيارة الحريري إلى بلجيكا في نيسان 2017، على هامش مشاركته في مؤتمر «دعم مستقبل سوريا والمنطقة»، ومطالبته المجتمع

### فيضان عقبي

فيما المؤشرات تتوقع حدوث أزمة مالية خطيرة في لبنان، تتجه الحكومة إلى «حرق المورفين» لتأجيل هذا الانتهاء، وبالطرق المعهودة منذ التسعينيات، أي عبر اللجوء إلى الاستدانة وتوظيف الأموال لدعم القطاع الخاص، وعلى رأسه المصارف. هذا ما تمّ التعبير عنه خلال اجتماع لجنة الاقتصاد البرلمانية مع فريق رئاسة الحكومة، المخصص لمناقشة الخطة الاستثمارية التي ستطرح في مؤتمر «سيدر 1» (المعروف إعلامياً باسم «باريس - 4»).

ببني فريق رئاسة الحكومة خطته على هدف «رفع معدل النمو من خلال رفع معدل الإنفاق الاستثماري»، معتبراً أن «ارتفاع حجم الدين ليس شديد الخطورة بقدر ارتفاع نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي». ويرى أن «الإنفاق الاستثماري سيرفع معدل النمو ويكسر حجم الاقتصاد، وبالتالي فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي ستخفّض». وانطلاقاً من هذا التبسيط يخلص إلى أن «ليس هناك ما يغير المخاوف».

هذه «النظرية»، التي لم تثبت صحتها في تجارب لبنان والبلدان الأخرى، كانت محل انققاد داخل اللجنة البرلمانية، كون «المطروح يتناقض مع مسار ضبط تضخم الدين وخفض نسبة العجز الذي تسعى إليه الدولة اللبنانية منذ سنوات، وهذا الإنفاق الاستثماري الكبير شبيه بالإنفاق في مرحلة إعادة الإعمار، ويعيد تشريع البلد على كميات كبيرة من الدين ستؤدي إلى تداعيات سلبية على



عقد فريق رئاسة الحكومة إلى تجميع المشاريع غير المنفذة طوال السنوات الماضية، وضفها معاً، بوصفها الخطة المتوقعة تقديمها في مؤتمر «سيدر 1». في الواقع، وبحسب مصادر تعمل على الخطة، خضع البرنامج الاستثماري العام لمجموعة من التعديلات بما يتماشى مع مصالح الكتل السياسية الانتخابية، ويتنافى مع كل المعايير العلمية المعتمدة لتحديد أولويات المشاريع وجدواها الاقتصادية. ويبدو واضحاً تركيز الإنفاق في المرحلة الأولى من الخطة على مناطق بيروت وجبل لبنان والشمال، لأسباب انتخابية تكمن في تراجع نفوذ وسلطة القوى النافذة فيها، بحسب المصادر نفسها، فضلاً عن الإصرار على تنفيذ مشاريع غير مجددة اقتصادياً بحسب دراسات مرفقة بها، مثل سكة الحديد بين طرابلس والحدود السورية التي، كما تفيد الدراسة الموجودة لدى مجلس الإنماء والإعمار، ستكون كلفتها أكبر من مردودها، ويضاف إلى ذلك تخطي قيمة المشاريع المعروضة ضمن الخطة الكلفة التي أعلن عنها بنحو 5,5 مليارات دولار. القيمة الإجمالية لتنفيذ الخطة بحسب التصريحات الرسمية تبلغ نحو 16,9 مليار دولار، فيما كلفة المشاريع التي تتضمنها يصل مجموعها إلى نحو 22,5 مليار دولار. (الخطة الكاملة مرفقة)